الأمم المتحدة

S/2018/128



Distr.: General
15 February 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

أولا – مقدّمة

١ – يغطي هذا التقرير التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ويقدَّم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدِّم خطياً إلى مجلس الأمن كل ٤٥ يوماً معلومات مستكملة عن التقدم السياسي والتقني المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وعن العقبات التي تعترض تنفيذه.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق

٢ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باحتدام التوترات وتعمُّق الخلافات حول تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مع استمرار الخلاف بين التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية ومعظم الجهات الفاعلة في المعارضة السياسية حول مسائل رئيسية. وفيما يواصل التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية فيما يبدو تركيزه على التحضيرات للانتخابات المقررة، تواصل المعارضة الدعوة إلى خروج مظاهرات احتجاجية لإرغام رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، على التنحي. وفي الوقت نفسه، ظهرت على الساحة السياسية في الأسابيع الأخيرة مجموعةٌ من النشطاء الكاثوليكيين تطلق على نفسها اسم ''اللجنة العلمانية للتنسيق''، وهي أكثر الجهات الفاعلة نشاطا.

٣ – وفي أعقاب الاحتجاجات التي وقعت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر وأوائل كانون الثاني/يناير، عقدت الحكومة جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ٥ كانون الثاني/يناير وأصدرت بيانا اتهمت فيه رئيس أساقفة كينشاسا، الكاردينال لوران مونسيغو باسينيا، بإهانة قادة البلد وقواته الأمنية، ووصفت احتجاجات ٣١ كانون الأول/ديسمبر بأنّها جهود عصيان من جانب الكنيسة الكاثوليكية وتهديد أمني رئيسي يواجه كينشاسا.

٤ – وبعد الدعوة إلى تنظيم احتجاجات شعبية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للمطالبة بالتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الذي انقضى عامٌ على إبرامه، دعت اللجنة العلمانية للتنسيق، بدعم من الكنيسة الكاثوليكية وأحزاب المعارضة وعددٍ من جماعات المجتمع المدني، إلى قيام مظاهرات في جميع





أنحاء البلد في يوم آخر هو ٢١ كانون الثاني/يناير للتأكيد مجدّدا على المطلب نفسه. وأدى ذلك تصعيد حدة الخطاب بين مؤيدي الرئيس كابيلا والكاردينال لوران مونسيغوو باسينيا وإلى وقوع سلسلةٍ من المصادمات مع قوات الأمن قُتل خلالها ٦ أشخاص في كينشاسا وجُرح ٦٨ شخصا وأُلقي القبض بصورة تعسفية على ما لا يقل عن ١٢١ شخصاً في جميع أنحاء البلد.

٥ - وخلال قدّاس أُقيم في كينشاسا في ٢٣ كانون الثاني/يناير، أي بعد يومين من الاحتجاجات الدامية، ندد الكاردينال مونسنيغوو باسينيا بالقيود المفروضة على حرية الدين وحرية تنقّل أعضاء الجماعة الكاثوليكية.

٦ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقد الرئيس كابيلا مؤتمراً صحفياً، هو الأول له على مدى خمس سنوات، شدَّد فيه على أن الانتخابات الرئاسية ستجرى، على نحو ما أعلنته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتفضي إلى نقل السلطة. ورداً على سؤال عما إذا كان سيترشح لإعادة الانتخاب، أشار الرئيس إلى الدستور، الذي يمنعه من تقلد منصب الرئيس لفترة ولاية ثالثة. وتعليقاً على العنف الذي صاحب المظاهرات العامة، لاحظ الرئيس أنه ينبغي السماح بالمظاهرات السلمية، وأضاف قائلا إنّه لا بد من مساءلة منظِّمي تلك المظاهرات عندما تتحول إلى العنف. ودعا أيضا البرلمان إلى النظر في القوانين المتعلقة بالمظاهرات العامة.

٧ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، عقد بعض زعماء المعارضة مؤتمرات صحفية خاصة بهم. وأعرب زعيم الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، فيتال كاميرهي، عن أسفه لأن تدابير بناء الثقة المتوخاة في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر لم تنفَّذ، وقال إن أشخاصاً من المعارضة لا يزالون في السجن أو يعيشون مختبئين، وإنّ وجهات نظر الرئيس لا تتطابق مع وجهات نظر بقية البلد. وأعرب زعيم تحالف مجموعة الأحزاب السياسية السبعة، بيير لومبي، عن قلقه لأنّ الرئيس لا يستجيب لتطلعات المواطنين.

ثالثا - التطورات الانتخابية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق

التطورات الانتخابية

٨ - في مؤتمر صحفي عُقد في ٣١ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إتمام عملية تسجيل الناخبين. ووفقاً لما أفادت به اللجنة، أصبح الآن أكثر من ٤٦ مليون ناخب محتمل مسجلين في جميع المقاطعات الـ ٢٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يزيد كثيراً عن العدد المتوقع الأولي وهو ٤١ مليون ناخب. ومن مجموع الناخبين المسجلين، تمثل النساء نسبة ٤٧ في المائة.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمَ جهود اللجنة في تسجيل الناخبين. وأتاحت البعثة للجنة ٦٤ ٠٠٠ لتر من الوقود لتفعيل آخر مراكز تسجيل الناخبين في مقاطعة كاساي. ونُقح تمويل مشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، وهو صندوق تبرعات مشترك متعدد الشركاء يديره البرنامج الإنمائي رصدت له ميزانية أولية قدرها ١٢٣,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بتخفيضه إلى مبلغ ٦٥,٥ مليون دولار. ولا تزال المناقشات جارية مع اللجنة من أجل إتمام هذا المشروع.

١٠ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أطلق رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة حملةً توعية الناخبين باستخدام آلات التصويت في كينشاسا. وتعتزم اللجنة استخدام ما مجموعه ٠٠٠ ١٠٦ آلة تصويت خلال الانتخابات المقبلة. وخلال الأسابيع الأخيرة، أعربت جهاتٌ فاعلة سياسية من المعارضة وبعض الشركاء الدوليين عن تحفظات إزاء استخدام آلات التصويت في الانتخابات المقبلة، قائلين إنه يمكن استخدامها لتزوير الانتخابات. وترى اللجنة في المقابل أن استخدامها سيقلل التكاليف والغش.

١١ - وكان المتحدث باسم الحكومة ووزير الاتصالات، لامبير مندي، قد أعلن في كانون الأول/ديسمبر أنّ الحكومة ستبدأ في كانون الثاني/يناير صرف قسط شهري قدره ٦٠ مليون دولار للجنة في إطار تنظيم الانتخابات المقررة. وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير، لم تكن الحكومة قد صرفت بعد قسط كانون الثاني/يناير.

القيود المفروضة على الفضاء السياسي والعنف المتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي في السياق الانتخابي

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطات حظرَ وقمعَ مظاهرات الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني. فخلال المظاهرات التي جرت في ٢١ كانون الثاني/يناير، قُتل ٦ أشخاص على الأقل في كينشاسا، من بينهم امرأتان. وفي جميع أنحاء البلد، جُرح ٦٨ شخصا وأُلقي القبض بصورة تعسفية على ١٢١ شخصا، من بينهم ٤ أطفال. وكان من بين الضحايا قساوسة وأفراد من منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة.

١٣ - وفي سياق تلك المظاهرات، تعرضت أفرقةٌ تابعة للبعثة لاعتداءات من جانب قوات الأمن. ففي كينشاسا، اعتدت الشرطة العسكرية بالضرب على موظف لشؤون حقوق الإنسان تابع للبعثة كان يرصد الأحداث في كنيسة سان ميشيل في حي باندلونغوا، كما أطلقت قنابل غاز مسيل للدموع باتجاه دورية تابعة للبعثة. وتلقى فريقان تابعا للبعثة تهديدات وأُجبرا على الانسحاب. ومُنعت أفرقة البعثة أيضاً من الحصول على معلومات والوصول إلى العديد من المواقع، بما في ذلك المشارح والمستشفيات ومرافق الاحتجاز.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد التقارير بشأن المضايقات أو التهديدات التي تمارسها السلطات الكونغولية بهدف تقييد عمل الصحفيين الوطنيين أو الدوليين والتضييق على حرية المعلومات وحرية التعبير. وكان من بين الذي تأثروا بهذه الممارسات صحافيون يعملون في إذاعة أوكابي، وهي هيئة للبث الإذاعي تملكها وتشغلها البعثة. وفي كيسانغاني، قام أفرادٌ من الحرس الجمهوري بتهديد ومطاردة صحفي وسائق تابعين لإذاعة أوكابي يغطيان المظاهرات. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ألقت الشرطة العسكرية القبض على مراسل إذاعة فرنسا الدولية، في مشرحة في كينشاسا، حيث كان يغطي أحداث ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وعقب جهود للدعوة اضطلعت بها البعثة، أُطلق سراح الصحفي في وقت لاحق في ذلك اليوم، إلى جانب ثلاثة أشخاص كان الصحفي قد أجرى مقابلات معهم.

١٥ - وفي كانون الثاني/يناير، نشرت البعثة تحليلَها السنوي لحالة حقوق الإنسان في عام ٢٠١٧، وبينت فيه أنه قد جرى خلال العام توثيق ٣٧٥ ١ ادعاءً بانتهاكات تتعلق بالحيز الديمقراطي. ويمثل هذا الرقم زيادةً بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بعام عام ٢٠١٦، ويشير إلى استمرار انكماش الحيز الديمقراطي وتزايد القيود على الحقوق المدنية والسياسية. ولا يزال الموظفون الحكوميون مسؤولين عن معظم الادعاءات بالانتهاكات (٩٧ في المائة من المجموع)، بما في ذلك ادعاءات بشأن ٧١٢ انتهاكاً ارتكبتها الشرطة الوطنية

الكونغولية، و ٢٦٩ انتهاكاً ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و ١٥٣ انتهاكاً ارتكبتها سلطاتٌ سياسية – إدارية و ١٣٥ انتهاكاً ارتكبها موظفون في الوكالة الوطنية للاستخبارات. وتتألف الانتهاكات المزعومة أساساً من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وانتهاكات الحقوق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والخصوم السياسيين والصحفيين. ولا يزال الجناة يتمتعون بالإفلات من العقاب، إذ لم تسجَّل في أي من هذه القضايا أي تحقيقات أو متابعات أو إدانات تذكر.

تدابير بناء الثقة

١٦ – ما برح التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة بطيئاً ولا يزال غير مكتمل. فالحكومة لم تتخذ بعد خطوات كافية لفتح الفضاء السياسي بالكامل وتهيئة أجواء تفضي إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية. وعلى مدى الـ ١٢ شهرا الماضية، لم يؤذن إلا ببضع مظاهرات نظمتها أحزاب الأغلبية الرئاسية، فيما تم بشكل منتظم حظر المظاهرات التي هي من تنظيم أحزاب المعارضة ومجموعات المجتمع المدني. ولا تزال البعثة تتواصل مع الحكومة من أجل تيسير الإذن بالمظاهرات السلمية، بسبل تشمل إعداد مدونة قواعد سلوك والعمل مع الجهات المنظمة للاحتجاجات لضمان الطابع السلمي لأي مظاهرات.

١٧ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُطلق سراح ٢٥ سجينا سياسيا. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أعلن وزير العدل، ألكسيس تامبوي موامبا، إطلاق سراح ١٠ سجناء آخرين شملهم عفو صدر في عام ٢٠١٤. ولا يزال هناك ٩٠ سجينا سياسيا قيد الاحتجاز. ووافقت الحكومة على مناقشة هذه الحالات مع البعثة وعلى إجراء تبادل منتظم للمعلومات. كما وافقت الحكومة على إعادة النظر في حالة ذات دلالة رمزية هي حالة زعيم المعارضة جان كلود مويامبو، الذي مُدِّد حكم سجنه من ٢٦ شهراً إلى خمس سنوات. وفيما يتعلق بحرية الإعلام، أذنت الحكومة بالبث لمجموعة مختارة من المنافذ الإعلامية الموالية للمعارضة. غير أنه يلزم إحراز المزيد من التقدم لتمكين جميع الأحزاب السياسية من الوصول على قدم المساواة إلى وسائل الإعلام العامة.

رابعا – جهود المساعي الحميدة من أجل دعم تنفيذ الاتفاق

١٨ – دعماً لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، استمر نائب ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ديفيد غريسلي، في إجراء اتصالات بأصحاب المصلحة المعنيين، ومنهم السلطات الوطنية، حثَّهم فيها على اتخاذ خطوات ملموسة في تنفيذ تدابير بناء الثقة، ولا سيما إطلاق سراح السجناء السياسيين. ودعا أيضا السلطات إلى السماح لأحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني بالقيام بمظاهرات سلمية، وشجعها على إصدار تعليمات إلى قوات الأمن بضبط النفس في سياق تلك المظاهرات.

١٩ – وظلت الأطراف الإقليمية الفاعلة أيضاً تشارك في الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق. ففي ٩ كانون الثاني/يناير، قام أحد كبار مستشاري السيد موسى فقي، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بزيارة إلى كينشاسا لإجراء مشاورات مع الرئيس كابيلا وعدد من الشخصيات السياسية الرئيسية من التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية ومن المعارضة.

٢٠ – وفي ٩ كانون الثاني/يناير أيضاً، اجتمع رئيس الكونغو، دنيس ساسو نغيسو، في برازافيل مع وفد زائر من المؤتمر الأسقفي للكونغو لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق. وأعرب الوفد عن رأيه في

عملية الانتقال الجارية وفي التحضيرات لإجراء الانتخابات. كما حثّ الرئيسَ ساسو على مواصلة المشاركة في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للتحديات السياسية التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، قام الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ستيرغومينا تاكس، بزيارة كينشاسا وإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

٢٢ - كما واصل مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، سعيد جينيت، مشاوراته مع مسؤولين في الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أثناء زيارة قام بها ممثلو هذه المؤسسات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفتهم الأطراف الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، على نحو ما تقرر أثناء اجتماعهم في أديس أبابا، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

خامسا - ملاحظات

٢٣ - انقضى ١٣ شهراً على توقيع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبالرغم من أنّ عملية استكمال سجل الناخبين قد بلغت مرحلتها النهائية وصدر الجدول الزمني للانتخابات، فإنه لم ينجز أي عمل يذكر لتنفيذ تدابير بناء الثقة التي تهدف إلى تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. ويساورني القلق لأن هذه الحالة تذكي تجدد عدم الاستقرار السياسي، وتهدد المكاسب التي تحققت في الأشهر الأخيرة، وتفاقم الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان الصعبة بالفعل.

٢٤ - وفي الأسابيع الأخيرة، وفي خضم استمرار تدهور المناخ السياسي، تم جر الكنيسة الكاثوليكية - وهي مؤسسة مركزية في حياة ملايين الكونغوليين - بصورة خطيرة إلى قلب الانقسامات السياسية العميقة. ومما يبعث على القلق البالغ الخطاب المتزايد العدائية الذي هيمن على المناقشات العامة بين السلطات وزعماء الكنيسة. فهذا الخطاب يحمل في طياته خطر تفاقم الحدة والاستقطاب اللذين يسودان النقاش العام في وقت تقتضي فيه الضرورة ضبط النفس واتباع نُهُج توفيقية حتى يتسنى إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية. ومرة أخرى، أدعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل بصورة بناءة على تسوية خلافاتهم سلمياً دون أن يغيب عن بالهم أن التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر يظل هو السبيل الوحيد القابل للنجاح لتخطي الجمود السياسي الراهن. وأشدِّد أيضاً على ضرورة أن تحترم قوات الأمن قدسيةَ جميع دور العبادة.

٢٥ - وأشيد بالجهود التي بذلتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإكمال تحديث سجل الناخبين. ويجب أن يؤدي إتمام هذه العملية بنجاح الآن إلى تمهيد الطريق أمام البرلمان لكي يَعتمد في جلسة آذار/مارس القانون المتعلق بتوزيع المقاعد، الذي يعد أحد المتطلبات المهمة لإجراء الاقتراع في موعده. وفي المستقبل سيكون لزاماً على جميع المؤسسات والجهات الفاعلية السياسية والشخصيات العامة ممن لهم دور يضطلعون به في إجراء هذه الانتخابات أن تتحلى بالنضج والحكمة والمسؤولية وأن تشجع مؤيديها على أن يفعلوا الشيء نفسه. وأدعو كذلك السلطات والقادة السياسيين من جميع الأطراف، وكذا الزعماء الدينيين وجماعات المجتمع المدني إلى العمل معاً على تهيئة أجواء تفضي إلى إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية.

٢٦ - وأرحب بالتزام الرئيس كابيلا، الذي أَعربَ عنه في مؤتمر صحفي عُقد في ٢٦ كانون الثاني/يناير في كينشاسا، بضمان إجراء الانتخابات وفقاً للخطة المقررة. كما أرحب بتأكيداته بأن دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية سيُحترم. وأحيطُ علماً بدعوته للبرلمان إلى النظر في القوانين المتعلقة بالمظاهرات العامة بُغية تحسينها. وأشجِّع أعضاء البرلمان على الاستجابة لهذه الدعوة وتناول هذه المسألة الملحة في جلستهم في آذار/مارس بهدف فتح الحيز الديمقراطي.

٢٧ - ومرة أخرى، أدعو قادة المعارضة إلى الانضمام إلى العملية السياسية والانتخابية لكفالة أن تُسمع الأصوات التي يمثلونها وأن تؤخذ في الاعتبار في عملية صنع القرار. واليوم كما بالأمس، يجب على جميع الجهات الفاعلة السياسية أن تدرك أنه لا بديل عن المشاركة في الانتخابات.

٢٨ - وأشعر بالجزع إزاء مقتل ما لا يقل عن ١٥ متظاهرا وجرح العشرات واعتقال المئات خلال سلسلة من المظاهرات التي وقعت في الأسابيع الأخيرة. وأحثُّ السلطات مرةً أخرى على إجراء تحقيقات موثوقة في ملابسات مقتل هؤلاء المتظاهرين وتقديم المسؤولين عن مقتلهم إلى العدالة. وأشجعها على العمل مع جميع أصحاب المصلحة على تيسير إجراء مظاهرات سلمية وضمان حرية التعبير لجميع المواطنين الكونغوليين، نظراً لأن ذلك أحد الأسس اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وفي الوقت نفسه، أذكِّرُ المتظاهرين والمعارضة وجماعات المجتمع المدني بأن عليهم التزاماً بالاحتجاج بطريقة سلمية وفقاً للقانون. كذلك يجب أن تتأكد السلطات من أن قوات الأمن والسلطات المدنية تقوم بتعزيز وحماية الحقوق الأساسية والحريات الجوهرية التي يضمنها الدستور.

٢٩ - وأرحب بإطلاق سراح ٢٥ سجيناً سياسياً خلال الفترة قيد الاستعراض، غير أنّي أشعر بقلق بالغ لأنّ ٩٠ سجينا سياسيا على الأقلّ ما يزالون قيد الاعتقال. وأهيبُ بالحكومة أن تنفِّذَ بالكامل تدابيرَ بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وأن توقفَ عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية.

٣٠ - وأدينُ أعمالَ التخويف الأخيرة التي قامت بها قوات الأمن ضد أفراد البعثة أثناء رصدهم للمظاهرات، ولا سيما في كينشاسا. وأود تذكيرَ الحكومة بمسؤوليتها في ضمان سلامتهم أثناء أدائهم لواجباتهم.

٣١ - وأخيراً، أدعو المجتمع الدولي والهيئات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى تقديم الدعم اللازم لإجراء الانتخابات في موعدها بما يؤدي إلى نقل ديمقراطي للسلطة. وأحثُّ جميعَ أصحاب المصلحة، من المنطقة وخارجها، على تنسيق وتكثيف جهودهم للمساعدة على تجاوز المأزق السياسي الحالي وتمهيد السبيل لإجراء انتخاباتٍ ذات مصداقية بما يتماشى مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والتطلعات المشروعة للشعب الكونغولي.